معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة.

إعداد:

د. عوينان عبد القادر [*].

ملخص.

حاولنا من خلال دراسة موضوع معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية وذلك في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 التركيز على مجمل العراقيل التي حالت ولا تزال تحول دون الرقي بالسياحة الجزائرية إلى مصف الدول السياحية، على الأقل إلى مصف الدول السياحية العربية والمجاورة كتونس والمغرب، ومحاولة الاستفادة من تجارب هذه الدول، باعتبار أننا نملك إمكانيات سياحية متقاربة، وفي الكثير من الأحيان تملك الجزائر إمكانية أحسن، خاصة الإمكانيات الطبيعية .

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية السياحية، الاستثمار السياحي، الثقافة السياحية.

Abstract.

We have tried through studying the obstacles and obstacles of Algerian tourism in the light of the new tourism strategy of the guiding plan for tourism planning for the horizons of 2030 to focus on the overall obstacles that have prevented and still prevent the promotion of Algerian tourism to the tourist resorts, at least to the liquidator of Arab and neighboring tourist countries like Tunisia and Morocco , And try to benefit from the experiences of these countries, as we have the potential of tourism converged, and in many cases Algeria has a better possibility, especially natural possibilities.

Keywords: tourism strategy, tourism investment, tourism culture.

مقدمة.

منذ الاستقلال إلى غاية بداية سنوات الألفينات لا تزال السياحة الجزائرية دون المستوى المطلوب، رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، وبالتالي هل يعني هذا الفشل أن كل السياسات والاستراتيجيات المتخذة في مجال القطاع السياحي الجزائري غير رشيدة لدرجة أنها لم تتمكن من النهوض بالسياحة على الأقل بين الدول المجاورة التي تعرف حركة سياحية ناجحة ؟. فالسياحة الجزائرية تساهم بنسبة ضعيفة في الناتج الداخلي الخام، ونسبة الإيرادات المحققة ضئيلة جدا مقارنة مع الدول المجاورة (تونس ،المغرب

[*] د.عوينان عبدالقادر ، أستاذ محاضر أ ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة اكلي امحند اولحاج -البويرةaoui_aek@yahoo.fr

ومصر)، ونسبة مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل متواضعة رغم التشابك الكبير لقطاع السياحة مع قطاعات أخرى، وميزان السياحي كان دائما سالبا ولم يحقق فائضا، هذه النتائج السلبية المحققة الناتجة على ضعف السياحة الجزائرية كفيلة بمعالجة أسباب هذا الضعف، لأن تشخيص الأسباب هو جزء من الحل ، وعلى ضوئي ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

" ما هي العراقيل والعقبات التي تواجه تطوير السياحة الجزائرية، رغم الجهود المبذولة حيال ذلك؟"

وسيتم الإجابة على التساؤل التالي من خلال المحاور التالية :

المحور الأول: عرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025*).

أولا- تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

ثانيا- علاقة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

ثالثا: أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

رابعا: مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

خامسا: الرهانات التي تواجه السياحة الجزائرية .

المحور الثاني:تشخيص وتحليل عراقيل السياحة الجزائرية

أولا- مكانة قطاع السياحة ضمن الخطط التنموية .

ثانيا- معوقات الاستثمار السياحي وضعف الثقافة السياحية

ثالثا- تدهور الوضع البيئي والأمني.

رابعا - تغيير الوجهة السياحية وتدهور نوعية المنتجات

خامسا- تدهور نوعية الخدمات وضعف وسائل الإعلام والاتصال.

سادسا- ضعف السياحة المحلية وعراقيل الصناعة التقليدية.

سابعا-تعارض الاختصاصات بين الوزارات.

المحور الأول: عرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025).

أولا- تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بهيئة الإقليم والتنمية المستدامة [1]، و بالتالي تصبوا الدولة من خلال هذا المخطط إلى ما يلي :[2]

- تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة ؛
- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده ؛[3]
- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية (التشغيل، الميزان التجاري، الاستثمار)؛
- المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي ؛
- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة .[4]

ثانيا– علاقة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

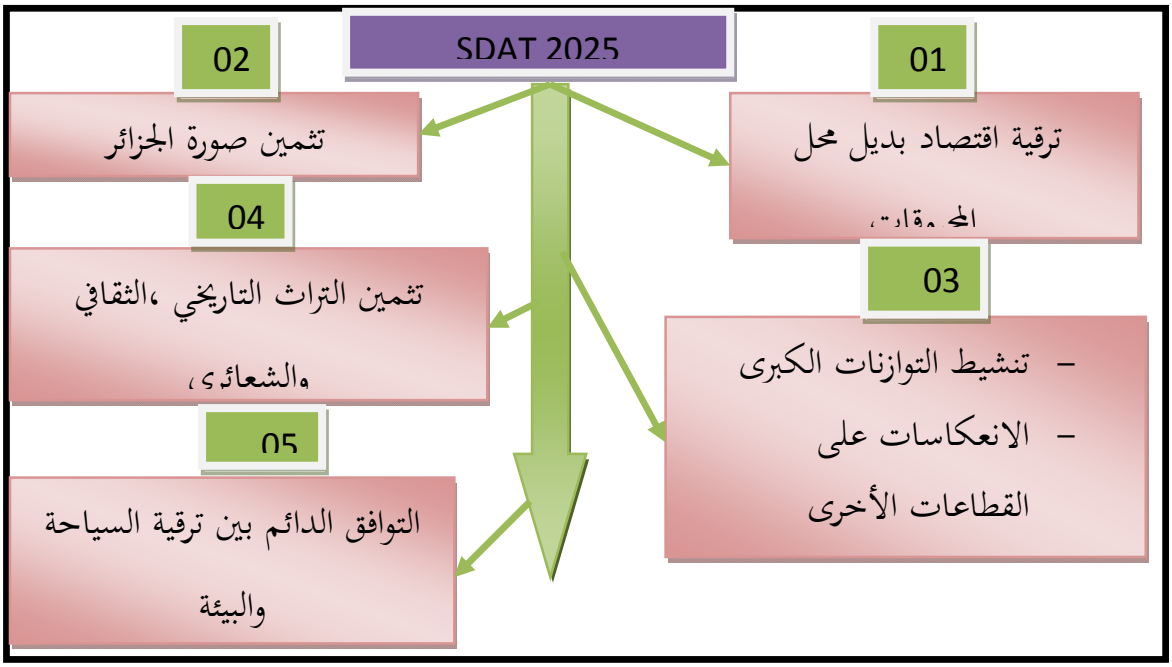
الشكل رقم(01): علاقة الخطط SDAT بالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية



المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) ، الكتاب رقم(01): تشخيص و فحص السياحة الجزائرية ، جانفي 2008 ، ص 12

ثالثا: أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

الشكل رقم(02): أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب رقم(01):تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص24.

رابعا: مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .

الشكل رقم(03): مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 ، الكتاب رقم(02):المخطط الاستراتيجي :الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008، ص 25 .

خامسا: الرهانات التي تواجه السياحة الجزائرية .

هناك خمسة رهانات السياحي في الجزائر، وذلك من انعكاساتها على بقية الأنشطة منها التشغيل، التنمية المحلية، الثقافية...الخ، ومن هذه الرهانات نجد:[5]

-الرهانات الاقتصادية؛

-الرهانات الثقافية؛

-رهانات التهيئة الجهوية والتنمية المحلية؛

-الرهانات حول التشغيل؛

- رهانات تحسين صورة الجزائر .

المحور الثاني:تشخيص وتحليل عراقيل السياحة الجزائرية

أولا– مكانة قطاع السياحة ضمن الخطط التنموية .

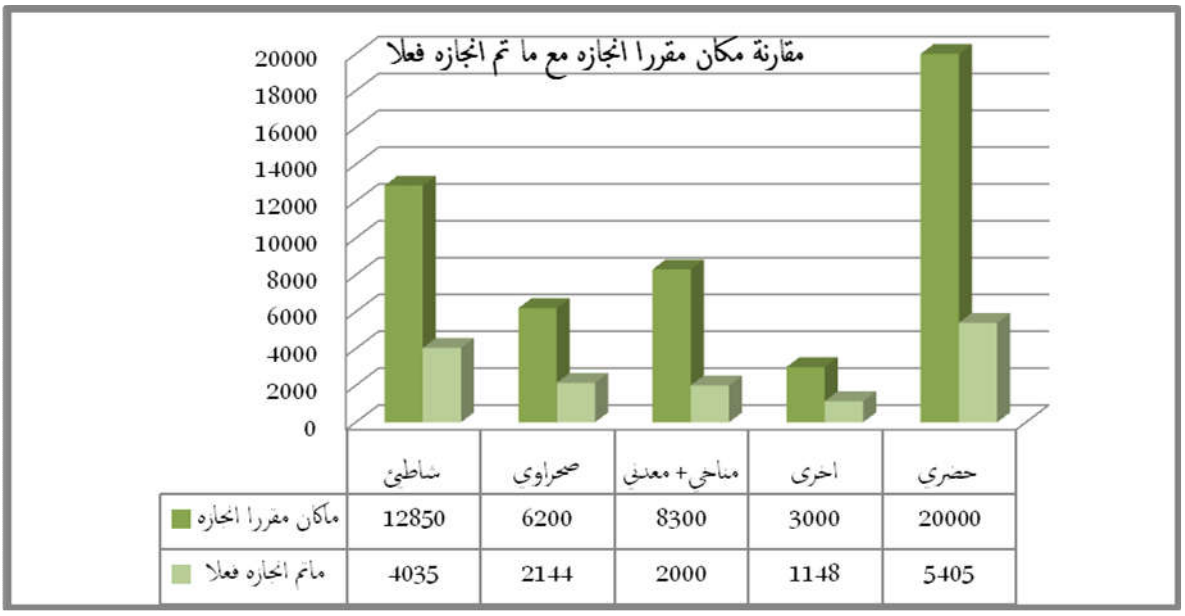
الجدول رقم(01):مكانة قطاع السياحة ضمن المخططات التنموية (الوحدة:مليون دينار)

القطاعات	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الصناعة	5400	48.74	12400	40	48000	43
الزراعة	1869	16.87	4140	15	12005	10
السياحة	282	2.54	700	2.5	1500	1.4

المصدر:وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخططات التنموية.

يظهر الجدول جليا تعامل السلطات آنذاك بحذر مع قطاع السياحة، حيث ركزت السلطات على قطاعات دون قطاعات أخرى، وهذا ما يجسد النهج التنموي المتبع من قبل الدولة آنذاك، والذي يركز على الصناعات المصنعة، وبالتالي يمكن استنتاج من بيانات هذا الجدول أن السلطات اهتمامها لم يكن مصبا على قطاع السياحة، وهذا ما جعل قطاع السياحة يحتل مكانة ضعيفة بين القطاعات المختلفة.

الشكل رقم(04): مقارنة ما كان مقرر انجازه مع ما تم انجازه خلال المخطط الخماسي الأول.



صدر: من إعداد الباحث

من خلال الشكل يتبين أنه هناك عجزا في الانجاز ب 36.148 سرير أي بمعدل عجز قدره 71.04%، فعوض يتم انجاز المشاريع المقررة في هذا المخطط، يتم انجاز ما لم يتم انجازه في المخطط السابق، وتأجيل مشاريع هذا المخطط للمخطط الذي يليه، وهنا يمكن القول أن القطاع السياحي كان من بين أكثر القطاعات إهمالا من طرف الدولة فيما يخص الاستثمار، ويتبين أكثر من خلال تمويل الدولة للسياحة في مختلف المخططات التنموية .

وبعد ذلك جاء المخطط الخماسي الثاني لأجل إعادة الاعتبار للسياحة الداخلية، بالإضافة إلى تسطير برنامج لاستقبال السياح الأجانب، ولتحقيق أهداف هذا المخطط خصصت السلطات غلاف مالي قدرته 1800 مليون دينار جزائري، وما يميز هذا المخطط هو إجراء إصلاحات إدارية، تمثلت في إعادة هيكلة المؤسسات السياحية، ومن بين المشاكل التي ظهرت في هذا المخطط هي :[6]

- غياب الكفاءة في التسيير ؛
- ارتفاع تكلفة الأجور (40%) من رقم الأعمال ؛
- كثافة عدد العمال بنسبة 17 %؛
- غياب التكوين والتأهيل للعمال .

ثانيا– معوقات الاستثمار السياحي وضعف الثقافة السياحية

- **معوقات الاستثمار السياحي** : يشير التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الأمريكي شلومبرغر) الذي كشف عن جملة من العراقيل التي تقف أمام الاستثمار في الجزائر، إذ أكدت معظم الآراء على وجود عقبات كبيرة أمام تدفق الاستثمارات إلى الجزائر.[7]

أ– إشكالية العقار السياحي : وذلك من خلال مجموعة من العراقيل حالت دون تثمين مناطق التوسع السياحي ومنها:

- الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي؛
- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي؛
- عدم استكمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنتهي فيما يخص مراحل الانجاز والتمويل؛
- عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي؛
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية بهذه المناطق؛
- قلة الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتجهيزها بالمرافق الأساسية.

كما أن المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا يعاني من غلاء العقار في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة، إذ أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع عادة ما تكلف من 20 إلى 30% من رأس المال المستثمر.[8]

ب– كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية.

رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلى أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، مع العلم أن المستثمر في كل من تونس والمغرب يمر بمراحل ما بين 5 إلى 9 مراحل إدارية ، ونجد كذلك المستثمرون يشتكون كثيرا من العراقيل الإدارية وانتشار البيروقراطية الشديدة كالبطء في العمل الإداري والفساد الإداري...الخ[9].

ت–إشكالية تمويل الاستثمار السياحي .

يتميز الاستثمار في المجال السياحي بنوع من الخصوصية منها : [10]

- مدة تنفيذ المشاريع السياحية طويلة نوعا ما حيث تصل إلى 05 سنوات ؛

- تتعدد مجالات الاستثمار السياحي وتتنوع، حيث تشمل الاستثمار في بناء وتشغيل وتطوير الفنادق والمطاعم ومراكز الاستشفاء، ومراكز الرياضة والترويج والقرى السياحية والبواخر السياحية وسياحة المحميات، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة وشركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي ؛

- المشاريع السياحية تتطلب استثمارات ضخمة وذات أسعار فائدة مرتفعة، وهذا ما يعد أحد المشاكل التي تحول دون وصول الاستثمارات إلى مناطق التوسع السياحي التي شهدت ومازالت تشهد تداولا عليها من قبل الأجانب، دون أن يفضي ذلك إلى استثمارات حقيقية ؛11

- طول الآجال الخاصة بالوصول إلى مرحلة مردودية المشروع، وهذه الفترة تمتد إلى (03) سنوات انطلاقا من بداية سير المشروع ومن هذا المنطلق نجد أن عدد المشاريع الاستثمارية السياحية التي تعاني من تعثر بسبب مشاكل وغياب التمويل وصلت حوالي 125 مشروع سنة 2005، ومع نهاية سنة 2008 وصلت عدد المشاريع السياحية المتعثرة بسبب غياب التمويل إلى 217 مشروعا، حيث توفر هذه المشاريع طاقة استيعابية قدرت ب 19.231 سرير، وفي بعض الأحيان تم التخلي عن العديد من هذه المشاريع، وأحيانا أخرى يتم تغيير وجهة مشاريع أخرى .[12]

ث–ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية .

حيث نجد ان السلطات تقدم حوافز متنوعة بما فيها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها، وبالتالي فهي يفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي، في حين نجد بعض الدول المجاورة كتونس مثلا يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، ما أثر بصفة ايجابية على الاستثمارات السياحية بها .

– **ضعف الثقافة السياحية** : بالنظر إلى معتقدات المجتمع الجزائري وقيمه نجد أنه ينظر إلى بعض المهن على أنها أقل قيمة، كتلك التي تعتمد على المجاملات التي هي أساس الخدمات السياحية، وخاصة ما يتعلق منها بخدمات الضيافة (الاستقبال والضيافة)، أو تلك المرتبطة بالصناعات التقليدية والحرفية، ونقص الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري يجعله أيضا لا يفرق بين السائح والضيف، فمنهم من ينظر إلى السائح على أساس أنه ضيف مما يستدعي التكفل به من حيث مصاريف تحركاته وتنقلاته واستهلاكه، فعوض أن تستفيد السياحة الجزائرية من مداخيل بالعملة الصعبة من السياح الأجانب، فتكون مداخيلها من الاستهلاكات المحلية وبالعملة الوطنية.

هناك مجموعة من الأسباب سببت إنتاج ثقافة وطنية سلبية بالنسبة لممارسة الأنشطة السياحية في الجزائر ومن أهمها ما يلي: [13]

– غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة باعتبارها صاحبة الاختصاص في القطاع السياحي، سواء كان ذلك على مستوى الجماعات المحلية أو الهيئات الجهوية ؛

– ضعف غرس الإحساس والإدراك السياحي لدى الأفراد منذ نشأتهم في مختلف الأطوار التعليمية المختلفة؛

– غياب برامج لتنظيم الرحلات بهدف زيارة المعالم السياحية داخل الوطن؛

– قلة المدارس والمعاهد والجامعات التي تهتم بتعليم أصول صناعة السياحة وفقا لبرامج تتماشى مع التطورات الحديثة لصناعة السياحة في العالم.

ثالثا– تدهور الوضع البيئي والأمني.

– **تدهور الوضع البيئي** :يوضح الجدول التالي مجمل مؤشرات التدهور السياحي الناتجة عن الأضرار البيئية.

الجدول رقم(02):الخسائر السياحية بسبب تدهور الوضع البيئي في الجزائر(الوحدة:الدينار الجزائري)

	القيمة السنوية الكلية (مرتفعة)	القيمة السنوية الكلية (منخفضة)	الناتج الداخلي الخام (%) مرتفعة	الناتج الداخلي الخام (%) منخفضة
الخسائر الاقتصادية للسياحة بسبب تدهور الشواطئ (نسبة تواجد السياح وسعر الفنادق)	180.000.000	60.000.000	0.35	0.12
خسائر بسبب الفرص الضائعة في السياحة	16.666.667	16.666.667	0.03	0.03
خسائر دورية بسبب الشواطئ المغلقة	200.000.000	120.000.000	0.39	0.23
خسائر مباشرة كلية في تسيير السياحة الشاطئية	396.666.667	196.666.667	0.77	0.8

المصدر: سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2006، ص221 .

– **تدهور الوضع الأمني** :بخصوص الوضع الأمني في الجزائر وعلاقته بالسياحة، فيمكن القول أن الجزائر مرت بأزمة سياسية وأمنية صعبة لعدة سنوات خلال فترة التسعينات، حيث ساهم هذا الوضع المتردي في تأخر ملحوظ على القطاع السياحي مقارنة ببلدان أخرى كمصر، تونس والمغرب، بالإضافة أنه كرس ثقافة الرفض عند

شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر، وهنا نشير إلى أن الوضع الأمني لا يقتصر فقط على ظاهرة العنف التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، بل تضم كذلك الانحرافات المختلفة كالاعتداءات الجسدية والسرقة وغيرهما، حيث أصبحت هذه الانحرافات تشكل خطرا كبيرا على المجتمع، وبالتالي تهدد القطاع السياحي، وقد يتراجع السياح الوافدين للبلد إذا انعدم الأمن لممتلكاتهم وأنفسهم [14]، مما لا شك فيه أن تناقص توافد السياح اتجاه الجزائر خلال فترة التسعينات راجع أساسا إلى تدهور الأوضاع الأمنية، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي، وحاليا تشهد السياحة الصحراوية في الجزائر خلال سنة 2012 تراجعا كبيرا بسبب الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الجزائرية، نظرا لتدهور الوضع الأمني في الحدود الجزائرية مع مالي نظرا للأزمة الأمنية التي تعرفها مالي، مما يهدد الوضع السياحي في الصحراء الجزائرية، وما سوف يلحقها من آثار سلبية نتيجة هذه الأزمة، مع العلم أن السياحة الصحراوية تعرف إقبال السياح الأجانب وخاصة من أوربا لقضاء العطلة .[15]

رابعا – تغيير الوجهة السياحية وتدهور نوعية المنتجات

– تغيير الوجهة السياحية: يضطر الجزائريين إلى تغيير الوجهة السياحية بحثا عن السعر والجودة نظرا لغياب هذه الثنائية في السياحة الجزائرية، ودليل ذلك توجه 1.5 مليون جزائري إلى الجارة تونس بسبب الأسعار المعقولة وتماشي الأسعار فيها مع دخول العائلات الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالإيواء والخدمات ونوعية الهياكل والمنشآت، حيث ينفق السائح الجزائري ما بين 400 إلى 2000 أورو مع احتساب كافة النفقات .

– تدهور نوعية المنتجات.

– غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية،و غياب سياسة الاتصال في المنتج السياحي : تعتبر هذه السياسة من أحد أهم عناصر المنتج التسويقي، التي تهدف إلى تحقيق التواصل المستمر بين المؤسسة وجمهورها [16] ؛

– صعوبة التحكم في المواقع السياحية بحكم شساعتها بشكل كبير ،خاصة ما تعلق ذلك بالصحراء الجزائرية؛

– عدم التركيز على المميزات الجذابة للمنتج السياحي في الترويج للسياحة الجزائرية.

– إيواء و فندقة ،طاقات غير كافية وذات نوعية ضعيفة.

– عجز في طاقات الاستقبال والهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة؛

– هياكل إيواء متآكلة وغالية نسبيا للسكان المحليين، مما يتوجب عملية إعادة الاعتبار ،

– 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

– غياب تحكم وكالات الأسفار في التقنيات الجديدة للسوق .

– عدم لعب وكالات الأسفار دورها في مجال استقطاب السياح والمستهلكين لمختلف المنتجات والبرامج السياحية.

خامسا– تدهور نوعية الخدمات وضعف وسائل الإعلام والاتصال.

– تدهور نوعية الخدمات: يرجع رداءة الخدمات السياحية المقدمة للزبائن إلى عدة أسباب منها:

–نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين حيث كشف العديد من الخبراء عن نقص اليد العاملة المؤهلة لضمان عناصر مؤهلة للمستقبل، خاصة وأن 40% من مستخدمي القطاع السياحي أي 5000 عامل يفوق سنهم 45 سنة .

– نوعية تكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛

– ضعف نوعية خدمات السياحة الجزائرية.

– نقص الصيانة والنظافة للفضاءات العمومية والخاصة؛

– خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل للمنافسة الدولية، حيث تعتبر الحظيرة الفندقية في الجزائر الأقل في المنطقة من حيث عدد الأسرة المتوفرة وجودة الخدمات المقدمة، وغلاء الأسعار في الفنادق، فيمكن القول أنه في المتوسط فإن سعر قضاء ليلة واحدة في فندق عالي الجودة يعادل الأجر الأدنى المضمون أو يتجاوزه في أغلب الأحيان.[17]

– ضعف وسائل الإعلام والاتصال: أما فيما يتعلق بدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلاقتها بالسياحة الجزائرية فهي لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ما يلي :

– عدم كفاية مواقع الانترنت، رغم إدخال نظام ADSL*، حيث يضم ما يقارب 05 ملايين مشترك في سنة 2005 و02 مليون مشترك لاتصالات الجزائر في نفس السنة، بالإضافة إلى أن نسبة المشاركين في الهاتف النقال بلغت 65.8% من عدد المشاركين في الهاتف الثابت، وقد شملت التغطية لمشتركي أوراسكوم واتصالات الجزائر كل ولايات الوطن ومعظم الطرق الوطنية، وبالتالي أسواق الاتصالات في الجزائر صارت أكثر تنافسية لفائدة المستهلكين والمستعملين، وأصبحت وسائل المهاتفة متوفرة [18]، هذا ما ينعكس إيجابا على السياحة الجزائرية

–صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.[19]

– ضعف البنية التحتية التكنولوجية للاتصالات؛

– ضعف البنية القانونية والتشريعية المواتية لتطور وسائل الإعلام والاتصال، بغية تنظيم المعاملات الالكترونية؛

وحاليا تسعى الجزائر إلى تطوير برنامج الحكومة الالكترونية، إذ تم وضع شبكة حكومية داخلية، كما تم إدخال تكنولوجيا بطاقات السحب والدفع الالكتروني [20]، ولكن تبقى هذه الجهود متواضعة ولا تفي بالغرض لإقامة سياحة الكترونية يعول عليها في تأطير القطاع السياحي بصفة عامة .

سادسا– ضعف السياحة المحلية وعراقيل الصناعة التقليدية.

– ضعف السياحة المحلية : ومن أهم العراقيل نجدا :[21]

– عدم اهتمام المجموعات المحلية بأمر السياحة، خاصة البلديات التي تتوفر على مؤهلات سياحية تختص بمسؤولية تسييرها، وقد يكون عدم الاهتمام هذا مرده إلى افتقار الجماعات المحلية لوسائل المادية اللازمة لتغطية المتطلبات السياحية الأساسية لتلك المنطقة [22] .

– محدودية الموارد البشرية : ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية المحلية، مما يقلل من أهمية السياحة في ظل شحة الموارد المالية المخصصة للسياحة ؛

– ضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، إذ تفتقر الجماعات المحلية (الولايات والبلديات) للمرافق الأساسية لتقديم الخدمات، وغياب الطرق وغيرها من المرافق الأخرى التي تعمل على جلب السياح للمنطقة ؛

– غياب دور المجالس المنتخبة المحلية في لعب دورها كما ينبغي، والقيام بإدراج التنمية السياحية ضمن أولويات التنمية المحلية، خاصة لدى الجماعات المحلية التي تملك مؤهلات سياحية؛

– عراقيل الصناعة التقليدية: وأهم هذه العراقيل نجد:[23]

– مشكل التموين بالمادة الأولية والعتاد الضروري لعملية الإنتاج، ضف إلى ذلك فالبنوك عادة ما تضع شروط صعبة للإقراض من قبل صاحب المشروع الصغير؛[24]

– مشكل التسويق: يجد الحرفيون مشاكل عديدة في تسويق منتجاتهم مما يؤثر سلبا على إنتاجهم، ونجد أن الحرفيين المتواجدين في الأرياف يعانون أكثر من المتواجدين في المدن [25]، مع افتقار الوعي التسويقي ونقص الإمكانيات المادية للقيام بعملية الترويج وتنشيط المبيعات؛

– عائق خروج الحرفيين من الإطار غير الرسمي والعمل في شكل رسمي وقانوني، يبقى ذلك مرهون بالديون المترتبة والمتراكمة عليهم من طرف مصالح الضرائب والضمان الاجتماعي بسبب المشاكل التي عاشتها النشاطات الحرفية التي قلصت واندثر البعض منها، نتيجة الظروف الأمنية، لاسيما في الأوساط الريفية.[26]

سابعا–تعارض الاختصاصات بين الوزارات.

هناك تضارب في الاختصاصات بين الوزارات المختلفة، كالتداخل الموجود بين اختصاصات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية فيما يخص الإشراف والرقابة وتنمية السياحة الدينية، فبينما تختص الأولى بالإشراف على إدارة المساجد ومن بينها المساجد الأثرية، فقد تدفع وزارة السياحة والصناعات التقليدية بأن المحافظة على الآثار الدينية وتطويرها يعتبر من صميم اختصاصاتها، ونجد كذلك وزارة الثقافة والاتصال تقوم أيضا بعدد من الأنشطة التي تقع في دائرة اختصاصها، كترميم المساجد والآثار والتنقيب عن الآثار بالتعاون مع هيئة الآثار وإنشاء المعارض السياحية في الداخل والخارج والإشراف على المتاحف الأثرية .

بالإضافة إلى ذلك فإن الهيئة المشرفة مباشرة عل القطاع السياحي كوزارة السياحة لم تعرف استقرار في شكل ووضع واحد لعدة سنوات، فنجد أنها اتخذت عدة أشكال (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، وزارة السياحة وتهيئة المحيط إلى غير ذلك من التسميات، وبعض الأحيان يتم منحها صلاحيات وسحبها منها أحيانا أخرى، يؤثر هذا التغيير وعدم الاستقرار في الهيئة المشرفة مباشرة على القطاع السياحي إلى غياب وعدم وضع إستراتيجية بعيدة المدى وواضحة، علما أنا وضع خطة إستراتيجية للقطاع السياحي تمر بالمراحل التالية: [27]

- المسح الشامل للنشاط السياحي وموارده واتجاهات النمو فيه؛
- تحديد الأهداف العامة للنشاط السياحي؛
- تحديد الوسائل اللازمة لتنفيذ الأهداف المحددة ؛
- الإشراف والرقابة على المشروع السياحي لمعرفة جوانب القوة والضعف .

خاتمة.

أدرجت السياحة ضمن المخططات التنموية ومكانتها كانت بعيدة عن تطلعات القطاع السياحي في كل الخطط التنموية لهذه المرحلة، وهذا راجع إلى الخيارات الإستراتيجية بعد الاستقلال، حيث همش قطاع السياحة في كل البرامج التنموية لمدة تزيد عن 20 سنة، أي من المخطط الثلاثي الأول إلى غاية المخطط الخماسي الثاني، حيث كان يحتل القطاع السياحي المراتب الأخيرة بين قطاعات التنمية الاقتصادية، هذا ما يعكس مدى التخوف الكبير من قبل السلطات آنذاك من القطاع السياحي، وغياب الإرادة لدى هذه السلطة للنهوض بهذا القطاع، ما جعل هذا القطاع غائب عن المساهمة في التنمية الوطنية طول هذه الفترة .

مرحلة التسعينات، حيث عمقت هذه المرحلة معاناة القطاع السياحي، إذ عاشت الجزائر مرحلة تدهورت فيها الأوضاع الأمنية عزلتها على العالم الخارجي، وبالتالي فالجهود المتواضعة التي بذلت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات همشتها مرحلة التسعينات، فتراجع عدد السياح المتجهين نحو الجزائر، وبالتالي تراجعت الإيرادات

بالعملة الصعبة، كما عرفت السياحة الداخلية تراجعا ملحوظا، نظرا لهجرة السياح للأماكن التي كانت تشكل لهم وجهة سياحية داخلية، وفي الوقت نفسه شجعت هذه الأسباب على تغيير الوجهة السياحية إلى دول مجاورة كتونس والمغرب ،ضف إلى ذلك هناك مجموعة من العراقيل الأخرى تنوعت واختلفت أشكالها ساهمت بدرجة أو بأخري بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في ضعف القطاع السياحي الجزائري.

الإحالات والمراجع:

[1] www.mta.gov.dz.

[2] عوينان عبد القادر ، الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية آفاق 2030 ، الملتقى العلمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستدامة — دراسة (حالة تجارب بعض الدول)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 10/09 مارس 2010، ، ص06

[3] بريش السعيد و شابي حليمة ، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية و التقليص من البطالة ، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، ص 13

[4] نفس المرجع السابق ،ص 13

[5] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE "SDAT 2025", Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme Algérie, Janvier, 2008, P17

[6] – المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، ص44.

[7] منصوري الزين ، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 02 ، ص139.

[8] مجيطنة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ، الملتقى العلمي الثامن حول : تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر ،دراسة حالة بعض الدول العربية و الإسلامية ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، يومي 20/19 ديسمبر 2009.، ص11

[9] منصوري الزين ، ، مرجع سبق ذكره، ص142

[10] بن تفات عبد الحق و بن جروة حكيم ، مستقبل السياحية الجزائرية وسبل ترقيتها ، مع الإشارة لمشاريع التنمية السياحية المعتمدة من طرفها ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي –البويرة ، يومي :11 و12 ماي 2010، ص10

[11] صديقي سعاد ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري – قسنطينة ، 2006/20005،ص129

[12] قرومي حميد وحميدي عبد الرزاق، السياحة في الجزائر : الواقع وآفاق التطوير ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي –البويرة ، يومي :11 و12 ماي 2010. ، ص14

[13] شبايكي سعدان وحفيظ مليكة ، لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر؟ ، الملتقى العلمي الدولي الثامن ، تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر ، وفي بعض الدول العربية و الإسلامية ، مرجع سبق ذكره، ص.10

[14] مجيطنة مسعود ، مرجع سبق ذكره ، ص.09

[15] تأجيل السياحة الصحراوية بالجزائر بسبب الأوضاع الأمنية في مالي ، على الموقع :

www.aljadidah.com

[16] بوكريف زهير و ريم أكارن، تسويق المنتج السياحي ومعوقاته، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية – دراسة (حالة تجارب بعض الدول)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، مرجع سبق ذكره، ص09

[17] لخضر مرغاد ، صناعة السياحة في الجزائر ، المقومات و المعوقات ، الملتقى الدولي حول " الاقتصاد السياحي و التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، يومي 25/24 أفريل 2012 .، ص16

[18] reformes économique et opportunités d'investissement en Algérie , CENEAP , 2001 , p10

[19] عيساني عامر ، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه علوم ، تخصص: تسيير المؤسسات ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ،دفعة2009/ 2010،ص126

[20] العربي عطية، الإطار الفعلي لعمل الحكومة الالكترونية وإمكانية تحقيقه ، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010،ص.74

[21] فيلالي حمزة و نزاد عادل، نحو تفعيل أداء الجماعات المحلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية – دراسة (حالة تجارب بعض الدول) ،مرجع سبق ذكره،ص.07

[22] يحياوي هادية ، السياحة والتنمية بالجزائر، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2003/2002، ص.96

[23] شبوطي حكيم ، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس –المدية ، العدد 05، 2011، ص.95

[24] لسلوس مبارك ، العلاقة التكاملية بين السياحة والنشاط الحرفي ، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية – دراسة (حالة تجارب بعض الدول) ،،مرجع سبق ذكره،ص.07

[25] شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص96

[26] أحمد بن عبد الهادي، الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، ورشة عمل حول " تنمية وتطوير وإعادة الاعتبار لجزء من التراث والثقافة والأصالة" ، الجزائر ،ص09

[27] عثمان محمد غنيم ، التخطيط، أسس ومبادئ ، الطبعة الأولى ،دار صفاء ، الأردن،1999 ، ص161